

قضية "عمل المرأة"

تحليل مقاصدي للمآلات الاجتماعية والاقتصادية

إعداد

أبونصر بن محمد شخار

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تُعتبر "العدالة الاجتماعية" من أهم الشعارات التي تسير المظاهرات الاجتماعية تحت ظلها، وتدبج بها الثورات الشعبية مطالبها، ومن أقرب دلالات مفهوم "العدالة الاجتماعية" أنها تصوّر لنظام اجتماعي عادل تتوزع فيه الحقوق والثروة توزيعاً عادلاً بين أفرادها وجماعته ومكوناته¹، ولما كانت المرأة تمثل شطر المجتمع أو تزيد كان مفهوم "العدالة الاجتماعية" من أهم المفاهيم والمصطلحات الحاضرة في نقاشات قضايا المرأة قديماً وحديثاً.

ومناقشة قضية "عمل المرأة" تمتد إلى دائرة أوسع تتعلق بطبيعة الحياة الاجتماعية ونمط العلاقات الأسرية، وترتبط بشكل الأنظمة السياسية والاقتصادية وتصورها للمرأة ووظيفتها وموقعها من المجتمع، وكان لزاماً على البحث الشرعي - باعتباره حامي فلسفة الأمة - تناول القضية ضمن التصور الإسلامي الواسع للإنسان والمجتمع والأسرة. ويأتي هذا البحث ليقدم إسهاماً في هذا النقاش الشرعي، محاولاً تفكيك الخلفيات الأيديولوجية التي تكتنف هذه القضية، وبحث الدوافع الاقتصادية والسياسية الكامنة وراءها، ثم متابعة المآلات التي تؤول إليها اجتماعياً واقتصادياً باستحضار تجارب عالمية، للخروج بتصوّر متوازن يضع القضية في سياقها المقاصدي، الذي يضبط تصورها الفكري وأحكامها التكليفية.

فما هي الخلفيات الفكرية والدوافع الاقتصادية والسياسية التي تتعلق بقضية عمل المرأة؟ وما هي المآلات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بها؟ وما هو الإطار المقاصدي الشرعي الذي يضبطها؟ هذه إشكالات يحاول هذا البحث الإجابة عنها بمنهج تحليلي نقدي مقارنة، محللاً المفاهيم، ومستحضراً الإحصاءات، ومقارناً الأنظمة الفكرية والسياسية والاقتصادية العالمية المؤثرة في الموضوع، وناقداً لذلك جميعه بروح تحتكم إلى مقاصد الشريعة الإسلامية وحكماتها.

¹ Williams. Raymond, *Keywords: a vocabulary of culture and society*, (USA: Oxford University Press. 2015), 286.

مدخل تمهيدي: الإطار المنهجي لتحليل قضية عمل المرأة.

إن الظاهرة الإنسانية ظاهرة مركبة ومعقدة، لا تنحزل في مسائل جزئية منبئة عن سياقها، وإنما هي أنساق كلية تتشكل صورتها بطبيعة ترابط أجزائها بعضها ببعض، ولا يمكن فهم الجزء إلا باستحضار الصورة الكلية، ومن أجل هذا كان "اعتبار المآلات" من أهم الوسائل التحليلية التي يتوسل بها علم المقاصد لدراسة الظواهر الإنسانية والحكم عليها، فالانسجام بين أحكام الشريعة هو من أوضح ماصدقات الإعجاز التشريعي للإسلام (أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) [النساء: 82].

و"عمل المرأة" من حيث الحكم الشرعي التكليفي أمر "مباح" لم يرد نص شرعي يمنع منه لذاته، ولا نص يوجبه لذاته، بل وردت الإشارة واضحة جلية بمشروعية ذلك في عمل من أشرف الأعمال الإنسانية وهو الإرضاع (فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ) [الطلاق: 6]، ولم تفرق الشريعة بين الذكر والأنثى في أحكام الإجارة والشركة والبيع والشراء وغير ذلك من المعاملات، والله تعالى القائل (لَا أُضْيَعُ عَمَلَكُمْ مِنْ دَكْرٍ أَوْ أُنْثَى) [آل عمران: 195]، لكن الأمر المباح يقع ضمن حاكمية أوسع وهي قصد الشريعة إلى جلب المصالح ودرأ المفاسد والمآلات السيئة، فإن تعيّن إفضاء مباح للمفسدة تعيّن تركه، كما أن حكم الإباحة بحسب الكليّة والجزئية يتجاذبه الأحكام الخمسة؛ فالمباح قد يكون مباحا بالجزء مطلوبا بالكل على جهة الندب أو الوجوب، أو مباحا بالجزء منهيّا عنه بالكل على جهة الكراهة أو المنع².

والنظر إلى المآلات أصل من أصول النظر، ورغم عدم نصّ الأصوليين عليه دليلا إجماليا مستقلا إلا أن منطق النظر إلى المال حاضر في دليل سد الذرائع والاستصلاح والاستحسان، ويقرّر الشاطبي أن "الأدلة الشرعية والاستقراء التام [على] أن المآلات معتبرة في أصل المشروعية"³. واعتبار المال في العملية الاجتهادية يعني "الاعتداد بما تفضي إليه الأحكام عند تطبيقها بما يوافق مقاصد التشريع"⁴، ويكون ذلك بتحليل أسباب الفعل ومسبباته ونتائجه الكلية والجزئية فـ"الأعمال -إذا تأملتها- مقدمات لنتائج المصالح، فإنها أسباب لمسببات هي مقصودة للشارع، والمسببات هي مآلات الأسباب، فاعتبارها في جريان الأسباب مطلوب، وهو معنى النظر في المآلات"⁵.

ولا استيعاب المآلات الحاصلة في قضية "عمل المرأة" سنحاول الوقوف على الخلفيات الفكرية والأيدولوجية التي يمكن أن ترتبط بها، والأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بها، فـ"مصالح الدنيا وأسبابها ومفاسدها فمعروفة

² إبراهيم بن موسى أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات، (طبعة دار ابن عفان، ط1، 1417هـ/ 1997م)، 1/206، 208.

³ الشاطبي، الموافقات، 5/179.

⁴ وليد علي الحسين، اعتبار مآلات الأفعال وأثرها الفقهي، (الرياض: دار التدمرية، ط2، 2009م)، ص37.

⁵ الشاطبي، الموافقات، 5/178.

بالضرورات والتجارب والعادات والظنون المعتربات"⁶، للوصول في النهاية إلى صياغة مقاصدية للموضوع تحتكم إلى الشريعة الإسلامية وقواعدها.

المبحث الأول: تحليل الخلفيات والدوافع المتعلقة بقضية "عمل المرأة".

أولاً: الخلفيات الفكرية الحديثة لقضية "عمل المرأة".

إن معرفة الخلفية المعرفية التي ينطلق منها أي مصطلح أو قضية أمر ضروري في عملية النقد، لأن الظواهر الإنسانية تتعلق بعدد كبير من العلاقات والتفاصيل والأسباب والدوافع والسياقات، وعلى الناقد أن ينطلق من نموذج تحليلي دقيق - كما يقول المسيري⁷ - من خلاله يربط بين الوقائع والأفكار والعلاقات ليصل إلى تحليل عميق وتفسير سليم، ومن دون سبر أغوار الخلفيات المعرفية التي يصدر منها المصطلح أو الظاهرة فإن النقد سيغدو سطحيًا لا يقوى على استكناه المآلات البعيدة.

لقد تأثرت قضايا المرأة في العالم بأيديولوجية الحركة النسوية العالمية (Feminism)، وهي حركة اجتماعية فكرية تدعو إلى المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الجنسين، انطلقت خلال القرن التاسع عشر في الغرب، وكانت ردة فعلٍ لوضعية المرأة العام في العالم، حيث إنه -مثلاً- إلى نهايات القرن التاسع عشر كان للزوج الحق في بيع زوجته في ألمانيا⁸!

ومرّت الحركة النسوية على عدة موجات ومراحل، وانتقلت الحركات النسوية من حركات إنسانية تدعو إلى حقوق المرأة وتمكينها من نيل عدالتها ضمن المجتمع والأسرة، إلى حركات ذات توجه صراعي متمحور حول الأنثى وخارج المجتمع، وتحول نقاش مفهوم "حقوق المرأة" من إطار عدالة موقعها في المجتمع والأسرة ورحمانية تعايشها مع الرجل، إلى نقاش يستبطن الصراع مع الرجل، ويتمحور حول ضرورة وألوية منافسة الرجل في بناء سيرة وظيفية خارج الأسرة، واعتبار الأسرة عبئاً على المرأة في سبيل تحقيق ذاتها⁹، وكان المسيري مصيباً لما اقترح ترجمة مصطلح (Feminism) إلى "حركة التمركز حول الأنثى"¹⁰.

وتعريف الأيديولوجية النسوية من فلسفات مختلفة كالماركسية وما بعد الحداثة وغيرها، فمثلاً ترى الحركة النسوية الماركسية أنه من تحقيق العدالة الاجتماعية للمرأة منع "استغلال" الزوج لجهد زوجته، وأن ذلك لا يختلف عن استغلال

⁶ أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تحقيق: محمود بن التلاميذ الشنقيطي، (بيروت: دار المعارف، دط، دت)، 10/1.

⁷ عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية (الموجزة)، (القاهرة: دار الشروق، ط3، 2006)، 21/1-22.

⁸ Britannica Encyclopaedia. (Feminism). <https://www.britannica.com/topic/feminism>. Accessed on: 15/01/2018.

⁹ المسيري: قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2010)، ص15-17.

¹⁰ المرجع السابق، ص19.

الرأسماليين لجهود العمال على الرأي الماركسي، وتناضل من أجل فرض سياسات اجتماعية لتحرير المرأة من الرجل¹¹. كما تغرف الأيديولوجية النسوية من فلسفة مابعد الحداثة حيث لا مطلق فيها إلا "النسي"، وتحتكم إلى عالم من السيولة "نُصْفَى فيه كل الثنائيات، وتفصل فيه الدوال عن المدلولات"¹²، جوهره "تغيب الإنساني وتفكيكه"¹³، وهو عالم ذو فلسفة مادية داروينية قائمة على الصراع، فعالم مابعد الحداثة عالم صراع وتفكيك لا مَعْلَم فيه للخير والشر، وكل شيء فيه قابل للتجريب، فحركة "النسوية" العالمية فرضت تصورا جديدا للأسرة لا يستند إلى معيار أخلاقي واضح¹⁴، فيمكن للأسرة أن تتكون من رجلين أو امرأتين، أو حتى إنسان وحيوان!

وتنمو في سياق هذه العدمية العبثية الحركات الداعية لتطبيع الشذوذ الجنسي والتحول الجنسي بدافع إلغاء أي فارق اجتماعي أو بيولوجي يمكن أن يُتصور بين الذكر والأنثى، فهي ليست حركات متسامحة مع الاختلاف كما يبدو ولكنها حركات عدمية لتفكيك أي مرجعية لتعريف ماهية الإنسان والأسرة والمجتمع، وهذا كله ضمن فلسفة مادية أشمل لحقوق الإنسان، لا ترى إلى الإنسان إلا بمنظار مادي فردي، بعيدا عن أي بُعد أسري أو اجتماعي أو مرجعية دينية أو أخلاقية أو تاريخية، فالإنسان عندها كينونة فردية لا يتكون إلا من مجموعة من الرغبات المادية، وهي كينونة غير حرة وإنما خاضعة لسلطان الدعاية التجارية الصانعة للذة، والتي حوّلت جسد المرأة المعاصرة إلى أداة للدعاية وسوق مربحة للأزياء ومواد التجميل¹⁵.

وفي وسط هذا الضجيج العَدَمي يأتي "عمل المرأة" خارج البيت بوصفه ضرورة لتحقيق الذات بعيدا عن ظل الرجل و"استغلاله"، ليصبح الزواج وتكوين الأسرة استثناء لا يلجأ إليه إلا من فشل في تحقيق ذاته في سوق العمل، إذ تذهب بعض أبحاث الفيمينيّزيم إلى أن الحاجة المادية وقلة أجور النساء والتمييز ضد النساء في السوق الرأسمالي دفع بالمرأة "مضطرة" للزواج والقبول بسلطة الرجل عليها وتسخير عملها مجانا له¹⁶.

ولا يمكن إنكار الاختلافات التي بين الذكر والأنثى، بيولوجيةً ونفسيةً واجتماعيةً، وتتجلى هذه الاختلافات في طريقة توزيع الأدوار في المجتمع والعمل، فعوض النضال من أجل ألا تكون هذه الاختلافات سببا للظلم الاجتماعي بمعناه الإنساني المنسجم مع تصور الأسرة والمجتمع؛ نجد دعاة "التمركز حول الأنثى" يحاولون تصحيح هذا الظلم الاجتماعي الممارس ضد المرأة من خلال إنكار هذه الاختلافات من أساسها، والكلام عن المساواة عوض العدل¹⁷.

¹¹ Harvey. David, *Justice, Nature and the Geography of Difference*, (USA: Blackwell Publishers. 1996), 349

¹² المسيري، قضية المرأة، ص7.

¹³ المرجع السابق، ص7.

¹⁴ Martin O'brien and Sue Penna, *Theorising Welfare, Enlightenment and Modern Society*, (London: Sage publication. 1998), 137-138.

¹⁵ المسيري، قضية المرأة، ص11، 46.

¹⁶ Christina Hoff Sommer, *Who Stole Feminism?* (New York: SIMON & SCHUSTER. 1994), 202.

¹⁷ المسيري، قضية المرأة، ص31.

ولا ريب أن العالم الإسلامي ليس بمنأى عن هذا التيار الأيديولوجي النشط، فقد ظهر في العالم الإسلامي دعاة يحملون تلك الأيديولوجيات العدمية، وكانت هذه الأيديولوجية ترعاها بعض الأنظمة العلمانية الاستبدادية في العالم الإسلامي، ولكن مع ارتفاع الوعي بالحقوق السياسية أصبح على هذه الحركات محاولة الانطلاق من القاعدة الشعبية بشعارات أكثر قبولاً عوض الاستقواء بسوط الأنظمة الاستبدادية، وقد أشار تقرير التنمية البشرية للوطن العربي لسنة 2016 إلى ظاهرة تحوّل الحركات النسوية إلى حركات ذات شعارات "العدالة الاجتماعية"، وفسّر التقرير ذلك التحول بارتباط الحركات النسوية في الوطن العربي في السابق بالاستبداد السياسي وبالأجندات الدولية التي تحاول فرض قيم العولمة على الثقافة المحلية من خلال الدعم والتمويل. وبعد هذا التحوّل أخذت هذه الحركات تتوسل بالفقه الإسلامي وتحاول نقد مسائله حول المرأة كفقه قوامة الرجل على المرأة وأنصبة الميراث¹⁸.

وعلى سبيل التمثيل ترى "حركة مساواة"¹⁹ أن الفقه الإسلامي الخاص بالأحوال الشخصية انعكاس "للمؤسسات الذكورية" السائدة في العصر الأول، وأن الفقه الإسلامي تأسس في وقت "لم يكن لمفهوم المساواة على أساس النوع الاجتماعي مكان في مفهومهم عن العدل"، وأن مشكلة الفقه الإسلامي في أنه يرى إلى الرجال على أنهم "حاميو حمى النساء وعائلو الأسرة"، لتقرر الحركة مبدأها الفلسفي: "إن العدل في وقتنا وسياقنا الحاليين لا يمكن أن يُفصل عن المساواة"، وعلى طول وثيقة "إطار عمل حركة مساواة" المنشور من قبل الحركة تتكرر عدة مرات مصطلحات "العدل"، "المساواة"، "حقوق الإنسان"، وحتى مصطلح "مقاصد الشريعة" و"المصالح الشرعية" مع الاستشهاد بكلام ابن القيم عن كون الشريعة مبنية على مراعاة مصالح العباد، ثم ينتهي إطار العمل إلى المطالبة بسن قوانين ووضع سياسات تؤدي إلى: — أن يكون للزوجين نفس الحق في فسخ الزواج — أن يكون للطرفين نفس الحقوق في الوراثة — يكون للطرفين نفس الحقوق في الأمور المتعلقة بأطفالهما... الخ²⁰. وهذه المعجمية الاصطلاحية في الوثيقة تنسجم تماماً مع أسلوب تقرير التنمية الإنسانية للأمم المتحدة الخاص بالعالم العربي، فقد جاء مثلاً في تقرير 2016: "وسّعت قوانين الزواج ذات التوجه الذكوري، المستمدة من تلك التقاليد، حقوق قوامة الرجل على المرأة في الزواج"²¹. وتحليل الوثيقة بعمق نجد أهم ثلاث مسائل متعلقة بالمنظومة الشرعية: — حق الفسخ المتساوي للطرفين — التساوي في الميراث — التساوي في رعاية الأولاد. مع الاشتراك في بعض المصطلحات المستوردة من أدبيات الحركات النسوية العالمية كتعبير "المجتمع الذكوري" (Patriarchal society).

¹⁸ الأمم المتحدة — المكتب الإقليمي للدول العربية —، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، ص 85.

¹⁹ "حركة مساواة" هي حركة عالمية "للمساواة والعدل داخل الأسرة المسلمة"، أطلقت بكوالالمبور سنة 2009، وقادت المبادرة الحركة النسوية الماليزية "أخوات في الإسلام".

²⁰ حركة مساواة، إطار عمل حركة مساواة، ماليزيا 2009.

<http://arabic.musawah.org/sites/default/files/Musawah-Framework-AR.pdf>. accessed on: 15/01/2018.

²¹ المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية، ص 26.

ومع استحضار هذه الخلفيات والانتباه إلى مكانها يمكن فهم كثير من النقاشات حول قضية "عمل المرأة"، كما أن فهم هذه الخلفيات يرفع وعي المرأة المسلمة بخصوص كثير من الشعارات البراقة التي تقود نحو مآلات تخالف تصور المسلم للحياة، وتناقض مقاصد الشريعة الإسلامية حول علاقة الرجل بالمرأة وتصورها للمجتمع والأسرة كما سنبين لاحقاً إن شاء الله تعالى.

ثانياً: الأسباب الاقتصادية والسياسية خلف ظاهرة عمل المرأة.

يُطلق في الدراسات الغربية مصطلح "الأسرة التقليدية" على الأسرة التي يعولها الأب أو الزوج فقط، ورغم أن هذا النمط من تقسيم العمل الفاصل في الأسرة هو حديث نسبياً ظهر مع العصر الصناعي حيث الزوج يتلقى الأجرة مقابل عمل ذي دوام كامل، أما عبر التاريخ فقد كان الأب والأم غالباً يتعاونان معاً في الحقل أو الرعي وتربية المواشي وما إلى ذلك²²، وهي أعمال مرنة لا تتعارض مع وظيفة الأم في تقديم الرعاية الأسرية، ولكن النمط الحديث للاقتصاد الصناعي الذي حل محل الاقتصاد المنزلي، والمنبني -في الغالب- على العمل خارج البيت بدوام يومي مقنن بساعات محددة؛ أصبح يطرح إشكالية على المرأة في مدى قدرتها على الموازنة بينه وبين الرعاية الأسرية.

ولقد أسهمت عدة عوامل تاريخية في وضع المرأة أمام هذه الإشكالية التي تستدعي ترتيب الأولويات وتفضيل وضع على آخر، ومن أهمها: - اكتشاف القارة الأمريكية والحاجة الماسة لاستغلالها، فكبّرت الحاجة لليد العاملة، فتم جلب العبيد من القارة السمراء، ودُفع كذلك بالنساء لسوق العمل، - الثورة الصناعية التي احتاجت إلى وفرة في الأيدي العاملة، - الحربان العالميتان اللتان أبادتا عشرات الملايين من الرجال، فاضطرت المرأة إلى أن تقوم بكثير من المهام كان الرجل يكفيها مؤونتها. ويحكي الناقد الإنجليزي برنارد شو كيف تحوّل أصحاب الأعمال في القارة الجديدة من استخدام العبيد إلى استخدام الأطفال والنساء، مصوّراً ذلك في مشهد قائم يصف الحسابات الاقتصادية التي دفعت بالرأسماليين إلى تفضيل استخدام النساء والأطفال على استخدام الخيل والعبيد الذين كان إيوأؤهم وإطعامهم حملاً ثقيلاً، مع تحمّل خسارتهم المالية إن ماتوا تحت وطأة العمل الشاق، بخلاف الأحرار من الأطفال والنساء، فلا كلفة لموتهم، ولا أعباء لإيوأؤهم وإطعامهم، كما يمكن تسريحهم بسهولة إن ركدت الأعمال!²³ ولعل هذا يفسّر بعض دوافع التخلي عن العبيد وتحريرهم في مرحلة من مراحل الرأسمالية.

كما أن رأسمالية القرن التاسع عشر كانت في حاجة ماسة إلى عمالة نسوية لتكوين جيش احتياط للقوة العاملة من أجل التحكم في الأجور، ولأجل ملأ النقص المتذبذب بفعل الحروب التي كانت تندلع هنا وهناك والتي كان حطها

²² Patricia Morgan, *Family Policy, Family Changes: Sweden, Italy and Britain Compared*, (London: Civitas. 2006), 6.

²³ George Bernard Shaw, *The Intelligent Woman's Guide to Socialism & Capitalism*. (New York: Golden city Publishing. 1928), 188-189.

الرجال²⁴. وإلى جانب الحاجة إلى "جيش احتياط للعمالة" كانت الرأسمالية -حسب المؤرخ الاقتصادي كارل بولاني- في حاجة إلى حافزٍ للعمل، وحافز الرأسمالية الأنجع هو الجوع، ولكن الفرد في نظام اجتماعي مستقر لا يتعرض لتهديد الجوع لوجود ما يسنده من التكافل الأسري والاجتماعي، ولهذا كان لزاماً هدم الأسرة ومنعها من إصلاح نفسها، ومن أهم الوسائل لذلك جرّ عماد الأسرة إلى سوق العمل، وهو ما فعله الرجل الأبيض بنفسه وحاول فعله في مستعمراته²⁵.

وبعد الحرب العالمية الثانية كان هناك نقص حاد في اليد العاملة، فذهبت دول كالمانيا وبريطانيا إلى استيراد العمالة من تركيا والهند -على التوالي-، فيما اتجهت الدول الاسكندنافية إلى دفع المرأة للعمل لتغطية النقص²⁶، وسنت في سبيل ذلك إجراءات تحفظ هذا الوضع الجديد، ومما ساعد على هذه العملية تحوّل السوق من الصناعة إلى الخدمات، مما أتاح فرصاً أكبر لعمل المرأة²⁷، بل إن الاقتصاد بعد الصناعي Post-industrialism القائم على الخدمات والتكنولوجيا المتقدمة جعل المرأة أكثر حظاً من الرجل في سوق العمل لقبولها بأجور أدنى من الرجل²⁸، ولهيمنتها عددياً في العقود الأخيرة على التعليم العالي في مختلف أنحاء العالم²⁹.

وتقوم فلسفة سياسة الرفاه الشامل (Universal Welfare) على تحقيق المساواة بين الجنسين في إجراءات العدالة الاجتماعية، وذلك بخلق وضعٍ لا يفرّق بين الرجل والمرأة في طبيعة العمل، وألا تكون رعاية الأطفال وضعاً خاصاً بالمرأة يمنعها عن مزاوله العمل المأجور خارج البيت، وألا يكون الرجل هو من يعول العائلة وحده، ويتم تحقيق ذلك بتوفير مراكز رعاية نهارية للأطفال، وتمكين المرأة من دخول سوق العمل... الخ. فهي أنظمة تقوم على منهجية ألا يعتمد أحد على أحد، لا المرأة على زوجها، ولا الأطفال على والديهم³⁰، وبما أن الميدان الأرحب لعمل المرأة كان قطاع الرعاية الاجتماعية، فتكون دولة الرفاه قد حوّلت ما كانت تقوم به المرأة مجاناً بدافع الحب والرحمة إلى عمل مأجور خارج البيت³¹. ففي السويد³² مثلاً قد أدّى نظام الرفاه السويدي القائم على عقلية Gender-Neutral-Family وتشجيع عمالة المرأة -

²⁴ المسيري، الفردوس الأرضي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1979م)، ص129.

²⁵ كارل بولاني، التحول الكبير، ترجمة: محمد فاضل طباط، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2009)، ص311-313.

²⁶ Morgan, *Family Policy*, 28.

²⁷ C. Simon Fan. *Vanity Economics: An Economic Exploration of Sex, Marriage and Family*. (UK: Edward Elgar Publishing. 2014), 6.

²⁸ O'brien & Penna, *Theorising Welfare*, 141-143.

²⁹ Chang Da Wan, "The Changing Gender Disparity in Malaysian Higher Education: Where are the boys?", *Bulletin of Higher Education Research*, vol. 20, (2012).

³⁰ Morgan, *Family Policy*, 28.

³¹ François Charpentier, *Encyclopédie De La Protection Sociale : Quelle Refondation?*, (France: Economica. 2008), 42.

³² نركز على دولة السويد والدول الأوروبية في بيان المآلات باعتبارها من أهم البلدان في تيسير دمج المرأة في سوق العمل بإجراءات سياسية عديدة، ولا تتضح المآلات إلا في مجتمعات قطعت شوطاً بعيداً في الموضوع.

كما تقول إحدى أستاذات الاجتماع- إلى تحويل الأمهات إلى متعاقدات للحكومة لتربية أولادهن عبر إجازات الأمومة طويلة الأجل الممتدة لعدة أعوام³³.

ويلخص عالم الاجتماع السياسي الألماني Claus Offe الأجندة الاقتصادية التي تقوم عليها سياسات دفع المرأة إلى العمل بأنه في إطار الإنتاج المستمر للقوى العاملة في الدولة تعمل دولة الرفاه الشامل لى تنشئة الشعب على الاعتماد على خدمات الدولة، وعلى إضعاف أي نظام خارج الدولة يقوم على توفير بديل لخدمات من غير مقابل، وحتى خدمات المرأة من دون مقابل في البيت أمر غير مقبول، ولا بد أن تنال المرأة مقابلا ماديا، فهي منظومة متكاملة لإنتاج اليد العاملة والحفاظ على الحافز للعمل باستمرار³⁴.

ولكن هذه السياسات أدت إلى مزيد من تفتيت الأسر ونقص الولادات واضطراب الأجيال³⁵، فكان النزوع الجديد في بعض السياسات -خاصة الليبرالية المحافظة- نحو مزيد من تعزيز الأسرة كمحل أساسي للرفاه، وميول أكبر للطابع الأسري لسياسات الرفاه الاجتماعي³⁶، وتحت وطأة إحراج المنظمات النسوية قد تلجأ بعض الدول -حسب بعض الباحثين- إلى دعم نمط الأسرة التقليدية بطرق غير مباشرة، إذ قد يكون هدف المشرع من إعطاء حقوق كبيرة خاصة للمرأة في سوق العمل هو دفعها للرجوع للبيت لما تكون في وضع غير تنافسي في سوق العمل أمام الرجل، ومثل هذا حصل مع قانون 1971 في إيطاليا والذي ألزم أرباب العمل بإجازة مدفوعة الأجر للحوامل -شهران قبل الولادة وثلاثة أشهر بعدها- وساند القانون الأحزاب الكاثوليكية المسيحية، ولم يصبح أمام المرأة إلا المكوث في البيت أو التخلي عن الأسرة والأولاد كليا، وفُهم مغزاه الحقيقي من ناشطات الحركات النسوية³⁷.

المبحث الثاني: بيان الآثار والمآلات لقضية عمل المرأة.

عندما نتكلم عن المآلات الاقتصادية والاجتماعية لـ"عمل المرأة" فإننا نقصد أساسا مآلات الهندسة السياسية للزج بالمرأة في سوق العمل مدفوعة بأيدولوجيات نسوية ترفع شعارات تحطّ من قيمة دور المرأة في رعاية أولادها في الأسرة، وتتخذ من القضية حلبة صراع بين الرجل والمرأة، ولا نقصد عمل المرأة بوصفه خيارا شخصيا تقوم به المرأة بوعي مع مراعاتها لظروفها وأولوياتها، منسجمة مع محيطها الأسري والاجتماعي، ومتوائمة مع ثقافتها الأخلاقية وفلسفتها للحياة.

³³ Morgan, *Family Policy*, x.

³⁴ Offe. Claus. *Contradictions of the Welfare State* (ed. J. Keane). (South Africa: Hutchinson. 2012), 94,98.

³⁵ سنعالج لاحقا الآثار الاجتماعية لهذه السياسات بإذن الله تعالى.

³⁶ ماري دالي، الرفاه، ترجمة: عمر سليم التل، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015)، ص 198.

³⁷ Linda Hantrais, *Gendered Policies in Europe*, (London: Macmillan Press. 2000), 112-113.

أولاً: الآثار الاقتصادية لعمل المرأة.

من أهم الأسباب الاقتصادية التي يسّرت دخول المرأة لسوق العمل هو نمو الاقتصاد العالمي وبداية عصر اقتصاد المعرفة، ففي سنة 2017 مثّلت النساء 39.28% من مجمل القوة العاملة في العالم، وهذه نسبة معتبرة لإسهام المرأة في الناتج العالمي، ويتجلى حاجة الاقتصاد العالمي إلى عمل المرأة من خلال استحضار نسبة البطالة العالمية والتي بلغت 5.78% من مجمل القوة العاملة، كما تمثل البطالة بين الرجال 5.46% من القوة العاملة الرجالية لأسباب لا تتعلق دوماً بعدم وجود عمل³⁸، فهذا مؤشر يدل على حاجة الاقتصاد العالمي للقوة العاملة النسوية.

وتتأكد الحاجة للقوة العاملة النسوية أكثر في الاقتصادات الصناعية النشطة، والتي تتميز بتدني نسبة البطالة، ففي ماليزيا مثلاً نجد أن 54.3% من النساء في عمر العمل منضّمات لسوق العمل، والبطالة الكلية في حدود 3.4%، وهي بطالة راجعة في الغالب لسبب الدراسة أو المكوث في البيت أو عدم الرغبة في العمل³⁹، وهذا يدل على حاجة الاقتصاد الملحة إلى عمل المرأة.

ولكن بالرغم من كون المرأة تمثل 47% من القوة العاملة في ماليزيا فإن تقريراً للمؤسسة الاقتصادية الأمريكية Nathan Associates يذهب إلى أن المرأة تواجه عراقيل أمام الدخول لسوق العمل، وعدّد من تلك العراقيل "العبء" الملقى على عاتق المرأة لرعاية أولادها! والنظرة الإسلامية المحافظة لعلاقة المرأة المسلمة بالبيت، واقترح التقرير على الحكومة الماليزية بذل المزيد من الجهود لإتاحة الفرصة للمرأة للعمل من خلال إقامة مزيد من مراكز الرعاية للأطفال، كما يعطي التقرير نصائح للحكومة المصرية لإقحام المرأة سوق العمل رغم ارتفاع مستويات البطالة الكبير بين الشباب المصري⁴⁰، فمثل هذه التقارير تدلّنا بوضوح على أنه لا يُنظر دوماً لعمل المرأة من خلال الإسهام الاقتصادي الإيجابي، وإنما تكون مدفوعة بأبيولوجيات نسوية؛ فما حاجة اقتصادٍ إلى التخطيط لإخراج المرأة من وظيفتها الأسرية الرعائية المهمة مع وجود الملايين من شبابه الذكور يقبعون تحت وطأة البطالة!

ففي الاقتصادات التي تعاني من نسب بطالة عالية بين شبانها تُعتبر الدعوة إلى إقحام المرأة في سوق العمل إضراراً بالبنية الاجتماعية، لأن دراسات عدة بيّنت أن البطالة تؤثر على الرجل أكثر من المرأة، إذ إنه يشعر بالانحزام والاكنتاب، لأنه يعتقد أنه المسؤول عن النفقة على عائلته بخلاف المرأة فهي لا تتأثر بالقدر نفسه⁴¹، وخاصة مع استحضار البنية

³⁸ World Bank statistics. <https://data.worldbank.org/indicator>. Accessed on: 13/01/2018.

³⁹ Department Of Statistics Malaysia. *Labour Force Survey Report, Malaysia*, 2016. <https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/pdfPrev&id=SGZCNnMrWW9ZTEdpYys4YW0yRlhoQT09>. Accessed on: 15/01/2018.

⁴⁰ Marisa Garcia Rachel, Greenley Virginie, Martin-Onraët, Lindsay Pollack. *Women's Workforce Participation in Indonesia and Malaysia*. (USA: Nathan Associates Inc, 2015), <https://elliott.gwu.edu/sites/elliott.gwu.edu/files/Nathan%20Associates%2C%20Inc..pdf>. Accessed on: 16/01/2018.

⁴¹ Kathleen Lynch, John Baker, Maureen Lyons. *Affective Equality: Love, Care and Injustice*. (UK: Palgrave Macmillan. 2009), 192–191

الثقافية الإسلامية التي تضع مسؤولية النفقة والقوام على الرجل. والواقع يدلّ على أن هنالك ازديادا في فرص عمل المرأة مقابل مزيد تشريد للرجل في نمط الاقتصاد المعرفي المعاصر⁴²، وهذا سيكون له أثر عميق على طبيعة العلاقات الاجتماعية وبنية الأسرة.

وبالرغم من الجوانب الاقتصادية الإيجابية لدخول المرأة لسوق العمل فإنه ينبغي استحضار الصورة الكاملة للتكلفة الاقتصادية لتقرّر مدى النجاح الاقتصادية لهذه الظاهرة، وهنا سنتكلم فقط عن التكلفة الاقتصادية المادية بغض النظر عن الأثر الاجتماعي والذي سنتطرق إليه فيما يأتي بإذن الله تعالى. وقد عدّدت الدراسات في هذا السياق عدة مشكلات اقتصادية لدخول المرأة لسوق العمل، ومن ذلك:

1- ازدياد تكلفة الحماية الاجتماعية على الدولة.

قامت الإجراءات الاقتصادية لدولة الرفاه الكينية بعد الحرب العالمية الثانية على تصور اجتماعي تقليدي للأسرة؛ حيث يكون الرجل هو من يعيل العائلة بعمل مأجور، أما المرأة فتهتم بالمنزل ورعاية الأطفال، وقد كان الكلام في دولة الرفاه الأوروبية عن التشغيل الكامل يراد به التوظيف الكامل لمعيلي العائلات، ولكن الأمر تغيّر بعد ذلك بفعل الضغوط الكبيرة للحركة النسوية العالمية، والتي فرضت تصورا جديدا للأسرة⁴³، وفي العشرين سنة الأخيرة أصبحت تلك البرامج السياسية أكثر محاباة لعمل المرأة في الغرب⁴⁴، ولعل السبب الأكبر لتلك المحاباة هو كون قطاعات الرعاية الاجتماعية الحكومية تهيمن عليها النساء، ففي بريطانيا مثلا نجد أن ثلاثة أرباع موظفي القطاع الصحي الحكومي وخدمات المسنين تشغله النساء، وتسعة أعشار الممرضين نساء، وهي الوظائف الأكثر استقرارا مقارنة بوظائف القطاع الخاص حيث يعمل الرجال⁴⁵.

إن أنظمة الرفاه الاجتماعي صيغت في أصولها الأولى على مسلمات تقوم على العمل بدوام كامل من الرجل، والذي يقع على عاتقه الإنفاق على أسرته، مستفيدا من خدمات منزلية من زوجته غير مدفوعة الأجرة، وهذه المسلمات تغيّرت في العصر ما بعد الصناعي القائم على الخدمات والذي أتاح العمل للمرأة، كما أن عدد العمال بدوام جزئي في ازدياد، وهذا ما أربك الأنظمة الاجتماعية بجميع أنواعها، ولا تزال تبحث عن صيغة مثلى⁴⁶.

⁴² O'brien & Penna. Theorising Welfare, 102.

⁴³ O'brien & Penna. Theorising Welfare, 121-122,137-138.

⁴⁴ دالي. الرفاه، ص 127-128.

⁴⁵ Charpentier. Encyclopédie, 42-43.

⁴⁶ O'brien & Penna. Theorising Welfare, P144.

ويرى شابرا أن الفلسفات المادية التي هدمت الأسرة أدت إلى إثقال كاهل الدولة أكثر بنفقات الرعاية الاجتماعية ونفقات الأمن، وهذه النفقات تؤدي إلى اختلالات في الميزانيات وتضخمات في الأسعار، ولا يمكن التخفيف من هذا الأمر إلا من خلال تحقيق التربية الأخلاقية في المجتمع ولا يتم ذلك إلا باستقرار الأسرة⁴⁷.

وترى أستاذة الاجتماع Patricia Morgan في دراستها لأنظمة الرفاه في السويد وبريطانيا وإيطاليا أن الإنفاق الضخم للدول لأجل الرعاية والحماية الاجتماعية لا يمكن لها أن تعوض قيمة السعادة التي توفره الأسرة المستقرة لأولادها من خلال التعاون الأسري وتقسيم العمل والأدوار بين الرجل والمرأة وترشيد النفقات⁴⁸، وتشير الإحصاءات مثلا أن ما تقدمه الأسر في المملكة المتحدة للرعاية يعدل تقريبا التكاليف السنوية لجميع جوانب الخدمات الصحية في بريطانيا لسنة 2014/2015⁴⁹، وتلك الرعاية لا يمكن تقديمها إلا في أسر نساؤها متفرغات لتقدم الرعاية للأطفال والمسنين.

ويزداد الأمر تعقيدا أن عمل المرأة وتخليها عن الرعاية الأسرية كليا أو جزئيا من جهة أدى إلى نفقات عامة ضخمة في الحماية الاجتماعية والرعاية، ومن جهة أخرى تُعتبر المرأة أقل إسهاما -عموما- في الضرائب من الرجل في عدة بلدان لأجل تفضيلهن للدوام الجزئي، وحتى اللواتي يعملن دواما كاملا ويسهمن في الضرائب يُعتبرن أكثر استفادة من الرجل من نفقات الرفاه الحكومية، فمثلا تأخذ المرأة في التقاعد أكثر من الرجل لطول معدل أعمارهن بالنسبة للرجال، ففي إحصاءات فرنسا لعام 1996 نجد أن المرأة تأخذ في التقاعد من إعانات الدولة 4.2 ضعف ما تسهم به، أما الرجل فيأخذ 2.9 ضعف ما يسهم به⁵⁰، كما أن التداخل بين عمل المرأة خارج البيت والتزاماتها الأسرية يؤدي إلى اضطراب انضباطها في العمل، فإنه مثلا في كل يوم في السويد 30% من النساء في القطاع العام غائبات عن العمل في إجازات أمومة أو مرضية، و20% في القطاع الخاص، وبالنسبة للأمهات بأولاد دون ثلاث سنوات فإن 48% منهن غائبات في المعدل كل يوم⁵¹. وهذا الوضع زعزع نفقات دولة الرفاه الأوروبية خلال كساد الثمانينات مما أدى إلى ركود تضخمي وصعود التيارات الليبرالية المحافظة الأقل دعما لنفقات الدولة على الحماية الاجتماعية⁵²، لتخلق وضعاً آخر حيث الرعاية يقدمه السوق مع نتائجه الاجتماعية السيئة على الأسرة والمجتمع، والتي سنتطرق إليها لاحقا.

كما أن دخول المرأة لسوق العمل بأعداد وفيرة أسهم في ضعف القوة التفاوضية للعمال، فقد أصبح ربع العاملين عبر أوروبا يعملون بدوام جزئي أو بعمل مؤقت، ويمثلون جيش احتياط على هامش سوق العمل، ويقدمون الخدمات

⁴⁷ محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة: محمد زهير السهموري، (عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1،

1996م)، ص 102-103.

⁴⁸ Morgan, *Family Policy*, 44.

⁴⁹ Lisa Buckner & Sue Yeandle, *Valuing Carers: The rising Value of Carer's Support*, (UK: CarersUk. 2015), 4.

⁵⁰ Charpentier. *Encyclopédie*, 44.

⁵¹ Esping-Andersen, *The Three Worlds of Welfare Capitalism*, (UK: Cambridge: Polity Press, 1990), 156. (إحصائية 1990).

⁵² O'Brien & Penna. *Theorising Welfare*, 221-222.

للطبقات الأعلى في المجتمع⁵³، فعند الكلام عن نسب البطالة يجب استحضار أن الدوام الجزئي لا يُعتبر بطالة، فلو أضفنا نسبة الأعمال غير المستقرة (Underemployment) إلى نسبة البطالة سنجد أن النسبة عالية، فنسبة العاملين في الأعمال غير المستقرة وذات دوام جزئي بلغت عالميا في 2011 نسبة 17%، وفي الشرق الأوسط بلغت النسبة 32%⁵⁴، وهذا أدى إلى تخفيض شروط العمل وإضعاف القوة التفاوضية للعمال، والنساء يمثلن النسبة الأكبر من هذا الجيش الاحتياطي للعمالة في عدة دول، ففي فرنسا مثلا 80% من العمال بالدوام الجزئي نساء⁵⁵، ولعل هذه الميزة الذهبية المهدة لأرباب رؤوس الأموال تلقي الضوء على الحليف الأكبر للحركات النسوية، ويفسر جزءا من القوة الضاربة لها عبر العالم! وتخلص Patricia إلى أن النتيجة النهائية للأنظمة التي تحاول دفع المرأة للعمل بالوسائل كلها وإرسال أولادها إلى مراكز الرعاية الصباحية - هي رجل غير مستقر في عمله، وامرأة لا هي مستقرة في العمل ولا هي رعت أولادها بتفانٍ⁵⁶.

ثانيا: المآلات الاجتماعية لقضية عمل المرأة.

لقد حافظت الأسرة التقليدية بجاذبية نسبية لدى المجتمعات الغربية إلى منتصف القرن العشرين، فإلى الخمسينات من القرن الماضي كان الهدف الأساس من تعليم البنت هو تكوين أم وزوجة مثقفة قادرة على تربية أولاد يفوقون أقرانهم دراسيا، ولكن أول جيل من دخول الإناث إلى ميدان الشهادات العليا ارتبط بظاهرة تأخير الزواج⁵⁷، ثم ازدادت النظرة إلى الزواج في التدين بفعل دخول المرأة لسوق العمل، فمثلا في سنة 2008 رأى 44% من الشباب الأمريكي عدم ضرورة الزواج⁵⁸.

وذلك النفور كان سببه أن الزواج والعمل يعني الجمع بين الأمومة والعمل وما في ذلك من التحدي، ورغم الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول للجمع بين كون المرأة أمًا وعاملة إلا أنها فشلت في ذلك المقصد، إذ إن كثيرا من النساء بمجرد أن تكون أمًا تتحول إلى وظيفة بدوام جزئي بأجرة زهيدة، ومع الوقت -ورغم عطل الأمومة- عزفت النساء عن الولادة مقابل الحفاظ على حظوظ الوظيفة الكاملة⁵⁹، وحسب دراسات اجتماعية في السويد مثلا فإن المرأة لا تميل إلى الجمع بين الأمومة والعمل، وإنما تود إما أن تتفرغ للعمل وتترقى فيه، أو تتفرغ كليًا للأسرة⁶⁰، وليس جميع النساء يقاومن الشعارات الدعائية للحركات النسوية حول عمل المرأة و"تحقيق الذات" بالتزقي الوظيفي، والحط من قيمة مكوث المرأة في البيت لرعاية أبنائهن.

⁵³ دالي. الرفاه، ص 158.

⁵⁴ OECD organization, <https://data.oecd.org/emp/part-time-employment-rate.htm>. Accessed on: 18/01/2018.

⁵⁵ Charpentier. *Encyclopédie*, 41.

⁵⁶ Morgan. *Family Policy*, 59.

⁵⁷ Kaminer, Wendy. "The Trouble With Single-Sex Schools". *The Atlantic Monthly*. Apr. 1998: pp 22- 26; 34- 36.

⁵⁸ Pew Research Center survey, 2008.

<http://www.pewsocialtrends.org/2010/11/18/iii-marriage>. Accessed on: 15/01/2018.

⁵⁹ Morgan. *Family Policy*, 53.

⁶⁰ Ibid, 119.

كما أنه توجد علاقة عكسية بين الخصوبة وعمل المرأة، فكلما اتجهت المرأة للعمل قلَّت رغبتها في الولادة، لأن ذلك يعيق تقدمها الوظيفي، وتعاني أوروبا لأجل ذلك من مستويات خصوبة متدنية لا تسمح لها أصلاً بتجديد المجتمع، فكان عليهم اللجوء إلى سياسات لتمكين المرأة من العمل والخصوبة وبكل الطرق كدعم نمط الأم العازب، وتسهيل الولادة خارج مؤسسة الزواج، وهذا يعني تكاليف اجتماعية أكبر كما هو واقع في الدول الاسكندنافية⁶¹.

ومن العسير حلّ مشكلة الخصوبة دون إعادة نشر ثقافة العائلة، وتثمين عمل الرعاية المنزلية، ولكن الوصول إلى هذا المبتغي في ظل الفلسفات العدمية لما بعد الحداثة يغدو بعيداً، ولهذا اتجهت الأنظمة السياسية والقانونية لتشجيع الولادات على أي شكل كانت، ففي سنة 2012 كانت 40% من الولادات في الاتحاد الأوروبي من دون زواج، والنسبة في ارتفاع مستمر، وبلغت في بعض الدول أرقاماً قياسية، ففي فرنسا بلغت في العام نفسه 56.7%، وفي السويد 54.4%، وفي بلغاريا 59.1% من الولادات كانت من دون زواج⁶²، وفي ظل هذا النفور من الالتزام بمسؤوليات الزواج قد تردت أيديولوجية تحرير المرأة على المرأة نفسها؛ فيجد الرجل الحرية والمتعة خارج إطار الزواج، فتكون المرأة الضحية الأولى للعلاقات خارج إطار الزواج المقنن الذي يحفظ لها حقوقها، فليس غريباً بعد هذا انتشار مصطلح تأنيث الفقر في الدراسات الغربية

Poverty Feminization.

وهذا الوضع يبدو طبيعياً في ظل تكريس اللاعدالة الاجتماعية، بحيث إنه عادة يميل الزوجان العاملان إلى عدم إنجاب الأولاد، بخلاف الأسر ذات العائل الواحد فهي تنجب أكثر لتفرغ المرأة فيها للرعاية، وهذا يؤدي إلى لاعدالة متزايدة بين الأسر، فأُسَرٌ بدخلين وقلّة من الأولاد، وأخرى بدخل واحد وأولاد أكثر⁶³، رغم أن الأسر ذات الأولاد الأكثر هي التي تسهم أكثر في الرفاه بين الأجيال من خلال إعادة إنتاج الشباب المسهم بعمله في صناديق التقاعد. كما أنه على المدى البعيد سيؤدي عزوف المتعلّقات عن الولادة لأجل الحفاظ على مراكمة الترقّي الوظيفي إلى وضع يكون فيه الأولياء الأكثر ثقافة ونجاحاً وغنى هم الأقلّ أولاداً من غيرهم، وهذا ينذر بأن تكون الأجيال اللاحقة أقلّ كفاءة⁶⁴، وخاصة في الدول غير الغنية التي لا تقوى الدولة على توفير رعاية وتعليم راقين للجميع. فلم تتسبب السياسات الترقية لمعالجة تدني الخصوبة في كثرة الإنجاب خارج الزواج فحسب، وإنما تسببت كذلك في التأثير السلبي على مستوى الأجيال اللاحقة!

كما أن الوضع المؤدي إلى إضعاف ارتباط الرجل بالأسرة من خلال شعوره بمسؤولية القوامة أدى إلى مشاكل اجتماعية خطيرة ناتجة عن الأولاد الناشئين بعيداً عن سلطة الأب وتربيته⁶⁵، فقد ذهبت دراسة في هارفارد إلى أن كون

⁶¹ Charpentier. *Encyclopédie*, 42.

⁶² Louise Corselli-Nordblad and Andrea Gereoffy, 'Eurostat. Marriage and birth statistics - new ways of living together in the EU'. Eurostat 2015.

http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Marriage_and_birth_statistics_-_new_ways_of_living_together_in_the_EU#cite_note-4. Accessed on: 18/01/2018.

⁶³ Morgan. *Family Policy*, 118.

⁶⁴ Fan. *Vanity Economics*, 7. Charpentier. *Encyclopédie*, 45.

⁶⁵ O'brien & Penna. *Theorising Welfare*. P103.

الرجل هو المعيل الأُوحد للعائلة هو شيء أساسي لشخصية الرجل، ولما يشعر الرجل بأنه مهدد في ذلك الدور من قبل المرأة فإنه سيلجأ إلى إثبات رجولته بطرق أخرى، قد لا تكون دوما مرغوبة مثل العنف والتحرش⁶⁶.

ولا يمكن في هذا السياق إغفال المشكلات الثقافية والتربوية الناتجة عن تخلي الأم للتربية لصالح خادمت من ثقافات أخرى، ففي دول الخليج مثلا وصل معدل العمالة المنزلية إلى وجود خادمة لكل اثنين من المواطنين⁶⁷، مع ما يصحب ذلك من تشويه في الحس العام للرعاية المنزلية أدى إلى تفضيل الشاب للمرأة العاملة على الماكثة في البيت، وهي ثقافة فرضتها العقلية الاستهلاكية الترفية التي تستدعي أن تعيش الأسرة بدخلين.

المبحث الثالث: المقاصد الشرعية الحاكمة في قضية عمل المرأة.

أولاً: الإسلام والمرأة.

إن الإسلام لا يحتاج إلى دروس في إكرام المرأة، فلقد كرم المرأة لما كان القانون اليوناني والروماني يضع المرأة تحت الحجر الأبدي⁶⁸، ولما كانت محرومة من الميراث ومن التملك بعد زواجها، وكان التعليل القانوني أنها "خفيفة العقل" Lightmindedness⁶⁹، وحين كانت المرأة في القانون الروماني مطالبة بدفع المهر للزوج⁷⁰، والإسلام منذ فجره أعطى للمرأة أهلية كاملة في التعاقد والتملك وحق الميراث وحق الحضانة والنفقة⁷¹.

واستمر تفوق الإسلام وأسبقيته في مضمار حقوق المرأة إلى الوقت المعاصر، فإلى بداية القرن العشرين كان مسموحاً قانوناً أن يبيع الرجل زوجته كطريقة لإنهاء الزواج⁷²، كما لم تحصل المرأة على أهلية التملك إلا في أواخر القرن التاسع عشر في القانون الإنجليزي، أما في القانون الفرنسي التي تستقي منه معظم الدول العربية قانونها العلماني فلم تحصل المرأة فيه على

⁶⁶ Dan Cassino . "When Male Unemployment Rates Rise, So Do Sexual Harassment Claims", *Harvard Business Review*. 14/08/2017. Online link: <https://hbr.org/2017/08/when-male-unemployment-rates-rise-so-do-sexual-harassment-claims>. Accessed on: 15/01/2018.

⁶⁷ عامر الصالح، "أثر تدخل الخادمة في شؤون الأسرة داخل السكن في العلاقة التفاعلية بين الزوجين في المجتمع الكويتي"، *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، جامعة السلطان قابوس، 2014.

⁶⁸ قانون: "Tutela Perpetua Mulierum". ينظر:

Ju Evans Grubbs. *Women and the Law in the Roman Empire*. (London: Routledge. 2002), 23.

⁶⁹ Grubbs, *Women and the Law in the Roman Empire*, 25.

وإن روى المسلمون مرويات عن أن المرأة ناقصة عقل ودين، فهي لا عكس إلا الانطباع الثقافي المبرر بقلة خبرة المرأة حينها بمسائل الرجال، والذي انعكس على وزن شهادتها في المسائل التجارية والديون، ولم يكن الأمر مبرراً للتعدي على حق ملكيتها والتصرف في أموالها الخاصة كما فعل القانون الروماني.

⁷⁰ Ju Evans Grubbs. *Women and the Law in the Roman Empire*, 92.

⁷¹ صبحي محمدي، "مكانة المرأة في الإسلام"، *مجلة الأديب*، العدد الثاني، فبراير 1942.

⁷² Valenze, Deborah. *The Social Life of Money in the English Past*. (UK: Cambridge University Press. 2006), 249.

أهلية التملك إلا بقانون 18 فيفري 1938م، والذي أعطى للمرأة الحق المدني الكامل في التعاقد، وأبقى للرجل حق الاعتراض إن تعاطت المرأة حرفة غير لائقة⁷³، وقد كانت "السلطة الذكورية" هي المبرر لاستمرار تلك القوانين في أوروبا إلى حدود القرن العشرين، فتلك القوانين تعتبر أن أي شيء تملكه المرأة يصبح ملكية للزوج بعد زواجها، وهذا للحفاظ على كون الرجل هو سيد البيت، وليس ذلك غريبا في بيئة من الشراسة الفردانية، الرجل فيها مستغل من الرأسمالي في المصنع والمرأة مستغلة في البيت كما يقول الناقد الإنجليزي برنارد شو⁷⁴، والأمر كله مبني على عقلية الصراع لا على التراحم والمودة. إن تجارب مضطربة مثل هذه حتما ستنتج ردة فعل متطرفة لتصحيح الوضع، فنحن نجد نموذجا من هذه التقلبات البشرية الحادة غير المسددة بنور الوحي في دولة السويد، فرغم أن الزوجة في السويد حتى سنة 1920م لم تكن لها أية أهلية للتحكم في ممتلكاتها دون إذن الزوج⁷⁵—وهو أمر قننه الإسلام قبل 15 قرنا— إلا أنها قفزت قفزة متطرفة إلى الجانب العكسي القائم على الثورة على الأسرة والزوج، وهي الآن تراجع سياساتها بعد المآل الخطير لتفكك الأسرة فيها كما يظهر من الضعف المستمر لدعم سياسات الرفاه الاجتماعي الشامل، فالحكمة ليست ببريق التجارب القصيرة، وإنما في تقنين حكيم يضمن دوام الحياة الطيبة وعدالتها ووسطيتها.

ثانيا: التحليل المقاصدي لقضية "عمل المرأة".

في تحليلنا السابق للدوافع والمآلات والخلفيات الفكرية نجد أن مدار الأمر كله في مدى التناقض والتكامل بين الفرد والمجتمع، والرجل والمرأة، والروح والمادة، والحرية والمسؤولية، وهذا يستدعي توسل مصفأة أخلاقية ترتب الأولويات للوصول إلى وضع من الحياة الطيبة والانسجام مع الفطرة، يسوده توازن بين الروح والمادة، وبين الحقوق والمسؤوليات. وهنا نجد أنفسنا أمام إعجاز تشريعي للشريعة الإسلامية، قائم على إحاطة علم الخالق بالمخلوق، لا يزال يتجلى نورها أمام إخفاقات أهواء الإنسان المتوالية، التي ما إن تلاحق الكفاءة والإبداع المادي حتى تضيّع العدالة والروح والسعادة النفسية والاجتماعية، (وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) [الجاثية: 18].

ولقد اجتهد الفقهاء لاستنباط أصول تبين مقاصد الشريعة الكبرى، مجتهدين في وضع ترتيبٍ يجلّي الأولويات ويرفع التعارض والتناقض والاضطراب، ويضمن سلامة المآلات. فحسب ترتيب المقاصد الكبرى نجد أن الرفاه المادي يأتي في آخر قائمة ضرورات الحياة الطيبة وحاجاتها، ولا يمكنه أن يتقدم الحياة الروحية والاستقرار النفسي والتراحم واللفظ والإحسان بالآخرين (مقصد حفظ منظومة الدين والأخلاق)، ولا أن يتجاوز كرامة حياة الإنسان وانسجامها مع الفطرة السوية (مقصد حفظ النفس)، ولا أن يسبق حياة الأسرة وتآلفها في مودة ورحمة ودوام الإنسان جيلا بعد جيل (مقصد

⁷³ صبحي محمدي، النظرية العامة للموجبات والعقود، (بيروت: دار العلم للملايين، ط3، 1983م)، 382/2.

⁷⁴ Bernard Shaw. *The Intelligent Woman's Guide*, 196-197.

⁷⁵ Morgan. *Family Policy*, 21.

حفظ النسل)، ولا أن يكون أولى من فكرٍ حرٍّ سوى غير خاضع لمساومة المادة ولا لانتهاك السوق وآلة الدعاية والترويج (مقصد حفظ العقل).

وفي خضم إيقاع هذه التراتبية الربانية وهيمنة المنظومة الإيمانية التي تؤمن بأن هذه الحياة مجرد قنطرة عبور تُمتحن فيها طيبة الأنفس، وقدرتها على العطاء والإيثار، والعيش في التآلف، وبعدها عن عقيدة الطغيان والصراع- يبدو جليا مدلول وصف السلام اللصيق دلالة ومدلولا بالإسلام، على النقيض من الأيدلوجية الصراعية في المنظومات المادية العلمانية، والتي أعطت لمسائل المرأة بعدا تنافسيا، بعيدا عن البحث عن العدل ضمن انسجام أسري واجتماعي.

وانسجاما مع مقاصد الشريعة واستحضارا للمآلات السيئة المذكورة في المباحث السالفة؛ فإنه ينبغي أن يكون تناول قضية "عمل المرأة" من خلال قضية الأسرة وانسجامها واستقرارها، مع رد الاعتبار للوظيفة الرعائية للمرأة أمّا وزوجة، والإقرار بالاختلاف الفطري بين الجنسين دون معاندة عدمية للفطرة، والاهتمام بالبعد الاجتماعي بعيدا عن الفردانية المقننة، وتقديم أولوية الإنسان والروح والأخلاق على الطبيعة والمادة والسوق، والبحث عن العدل مع اختلاف الأدوار عوضا عن الملاحقة العنيفة للمساواة لمختلّفين فطريا وبيولوجيا ونفسيا.

و"عمل المرأة" في التحريج الفقهي يُصنف -كما أسلفنا- ضمن المباح الذي لم يرد نص يحرمه، وكما هو مقرر في مباحث الأصول فإن الفرع الجزئي المباح والمتضمن لمصلحة جزئية إن تُؤسّل به إلى محرم أو حرم لمقصد شرعي، أو آل إلى مفسدة كلية فإن تلك المصلحة الجزئية لا يُلْتَفَت إليها في مقابل تلك المفسدة الكلية، حفاظا على سلامة بنية التشريع وتحقيقه لمقاصده الاجتماعية والاقتصادية⁷⁶، لذا كان لزاما على المجتهد استيعاب الروح المقاصدية للأحكام، واستحضار مآلات الأفعال عند نظره في المسائل المستجدة، لتكون اجتهاداته دوما وفقا لمقاصد الشريعة الغراء⁷⁷.

والمرأة في الإسلام لا تختلف عموما عن الرجل في الأعمال التي يمكن القيام بها بأجر أو دون أجر، ما اتسقت مع المقاصد الكلية للإسلام في الأسرة والمجتمع، وانضبطت بالضوابط الشرعية التي تحفظ للمرأة كرامتها وعزّها، من حشمة وعدم اختلاط فاضح وبعْدٍ عن الخلوة المريبة، ولا يزال علماء الإسلام المعاصرين حريصين على الدعوة إلى احترام أنوثة المرأة وأمومتها في الوظائف التي تشغلها، وقضوا بأن "الأمومة والأنوثة لا ينبغي تعريضها للمشاق المعنّية... فالجالات التي تحسنها المرأة وتناسب معها كثيرة ومتعددة، كميدان التعليم والطب والتمريض، والرعاية الاجتماعية، والكتابة والنشر"⁷⁸، مع ما وقره الاقتصاد الرقمي المعاصر من أعمال يمكن متابعتها من البيت، كالتجارة الإلكترونية وخدمات التصميم والبرمجة... الخ. ولأن المقاصد الحاكمة للموضوع والمآلات الفاسدة الكلية التي يمكن أن تنتج عن ظاهرة عمل المرأة هي أمور نسبية على المستوى الجزئي، تتعلق بالوضع الاجتماعي للمرأة ووعيها الفكري وطبيعة العمل وبالمستوى الاقتصادي للدولة

⁷⁶ عبد الرحمن بن معمر السنوسي، اعتبار المآلات ومراعاة نتائج التصرفات، (الدمام: دار ابن الجوزي، ط1، 1424هـ)، ص272.

⁷⁷ الشاطبي، الموافقات، ج5، ص60، 187؛ فتحي الدريني، الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2،

1397هـ-1977)، ص122. السنوسي، اعتبار المآلات، ص50 وما بعدها.

⁷⁸ محمد الغزالي، قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة، (القاهرة: دار الشروق، ط7، 2002)، ص39.

ونسب البطالة فيها .. الخ - فإنه ليس حلاً - في نظري - إصدار أحكام فقهية تكليفية ديانية فاصلة في هذه القضية، وإن الأمر كله راجع إلى تحقيق المناط الخاص من قبل المكلف نفسه، بشرط أن يكون واعياً بالمآلات والدوافع والأيدولوجيات التي تحكم الموضوع، وواعياً بالمقاصد الشرعية في الموضوع، وتحقيق المناط الخاص الراجع للمكلف يشبه تماماً تطبيق الأمر الشرعي في قوله تعالى: (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ) [النساء: 3]، فالمكلف وحده قادر على وزن أهليته للعدل، ولكن ينبغي أن يسبق ذلك وعي منه بالمسؤوليات والحقوق والمفاسد الممكنة.

أما في مجال الفقه السياسي والتشريع القضائي فينبغي على واضعي السياسات التنفيذية الضابطة لدائرة المباح أن يكونوا واعين بطبيعة المجتمع الذي تقصد إليه الشريعة الإسلامية، وأن يكونوا على وعي بمكانم الأيدولوجيات المادية الصراعية في المنظومات القانونية المستوردة، فما ألمع المصطلحات والشعارات وأورم الحقائق والمآلات والمضامين المعرفية! وعلى هذه القوانين والسياسات أن تتجه نحو تامين التعاون في الأسرة، ورفع وعي الرجل بصفته مسؤولاً عن إعالة الأسرة، وتامين دور المرأة مسؤولة عن رعاية الأسرة وتنشئة الأجيال في بيئة من الأخلاق والتربية الحسنة، وجو من التعاون وتكامل الأدوار، وأن تيسر الظروف الاجتماعية كي لا تضطر أمٌ للخروج للعمل تحت وطأة قلة ذات اليد. أما إن رغبت المرأة في الخروج للعمل لقدرتها على التوفيق مع التزاماتها الأسرية وبالتراضي والتشاور مع الزوج؛ فعلى الإجراءات السياسية أن ترافق هذه المرأة في بيئة عملها بسنٍّ ما يحفظها من أي تعدٍّ، مع الانتباه المستمر لترسيخ وضعٍ يرغّب المرأة في أفضلية القيام بدورها الرعائي التربوي في أسرتها.

خاتمة

بعد هذه الجولة السريعة في بعض أهم المسائل المتعلقة بقضية عمل المرأة، وبيان بعض مآلاتها الاجتماعية والاقتصادية، مع استحضار مقارنات من الشرق والغرب مدعومة بدراسات علمية إحصائية، ثم تحليل ذلك ونقده تحت ظلال مقاصد الشريعة الإسلامية - يمكننا تلخيص أهم نتائج هذا البحث فيما يلي:

- إن قضية "عمل المرأة" ليست قضية بريئة من الخلفيات الأيدولوجية وتأثيرات العولمة الثقافية، وإنما هي قضية تحمل كثيراً من المفاهيم الفلسفية لمابعد الحداثة والفلسفات النسوية، وتأثرت بالنموذج المعرفي للرأسمالية المادية.
- إن أي نقاش لقضية "عمل المرأة" على المستوى الكلي يجب أن ينطلق من تأسيس رؤية واضحة لطبيعة المجتمع والأسرة والعلاقة بين الرجل والمرأة فيه، مع بيان المرجعية الأخلاقية والفلسفية التي ينطلق منها ذلك التصور، ومن دون ذلك سيؤول الكلام عن القضية إلى جملة انطباعات شخصية ونقاشات جزئية مشتتة، لا تقود إلى بناء تصور وسطي متوازن، يحقق العدل للمرأة والرجل، ويحافظ على النظام الاجتماعي والأسري المتآلف.
- عملت الحركات النسوية العالمية بمجهود على الخطّ من قيمة الوظيفة الرعائية للأم والزوجة، وروجت لشعارات تعتبر تحقيق الذات للمرأة لا يكون إلا بالتّرقّي الوظيفي في سوق العمل.

- أدت الدعاية للترقي الوظيفي للنفور من الزواج ومسؤولياته، ولتدني مستويات الخصوبة، وارتفاع نسب العلاقات خارج مؤسسة الزواج، والتفكك الاجتماعي.
- إن مسؤولية الرجل على إعالة الأسرة رفعت من وعيه بمسؤوليات الزواج وتربية الأبناء، ولكن التهميش المستمر لهذا الدور أدّى إلى مشاكل اجتماعية خطيرة ناتجة عن الأولاد الناشئين بعيدا عن ضبط الأب وتربيته.
- نشأة الأولاد بعيدا عن حضن الأم وحنائها وثقافتها يؤدي إلى مشكلات نفسية وأخلاقية مكلفة للمجتمع، اجتماعيا واقتصاديا.
- لدخول المرأة لسوق العمل آثار اقتصادية إيجابية وسلبية، يتحكم في ترجيح أحدها على الأخرى طبيعة المستوى الاقتصادي للدولة ونسبة البطالة بين الرجال، وكذا قوانين العمل وسياسات التوظيف.
- لقد سبقت المنظومة القانونية الإسلامية المنظومات البشرية إلى إعطاء الحقوق للمرأة ضمن جوّ أسري من التراحم والمودة، وقنّنت لتمكينها من حقوقها المسلوبة في مختلف ثقافات العالم.
- ترشدنا مقاصد الشريعة الإسلامية إلى ضرورة تناول قضية "عمل المرأة" من خلال قضية الأسرة وانسجامها واستقرارها، مع ردّ الاعتبار للوظيفة الرعائية للمرأة أمّا وزوجة، والإقرار بالاختلاف الفطري بين الجنسين دون معاندةٍ عدمية للفطرة، والاهتمام بالبعد الاجتماعي بعيدا عن الفردانية المقيّنة، وتقديم أولوية الإنسان والروح والأخلاق على الطبيعة والمادة والسوق، والبحث عن العدل مع اختلاف الأدوار عوضا عن الملاحقة العنيفة للمساواة لمختلفيّ فطريا وبيولوجيا ونفسيا.
- إن المرأة في الإسلام لا تختلف -من حيث المبدأ- عن الرجل في الأعمال التي يمكنها القيام بها بأجر أو دون أجر، ما اتّسقت مع المقاصد الكلية للإسلام في الأسرة والمجتمع، وانضبطت بالضوابط الشرعية التي تحفظ للمرأة كرامتها وعزتها.
- الحكم التكليفي في قضية "عمل المرأة" راجع إلى تحقيق المناط الخاص من قبل المرأة نفسها ضمن أسرتها، بشرط أن تكون واعية بالمآلات والدوافع والأيدولوجيات التي تؤثر الموضوع، وواعية بالمقاصد الشرعية الحاكمة للموضوع.
- أما في مجال الفقه السياسي والتشريع القضائي فينبغي على واضعي السياسات التنفيذية في دائرة المباح أن يكونوا واعين بطبيعة المجتمع الذي تقصد إليه الشريعة الإسلامية، وأن يكونوا على وعي بالمضامين الأيدولوجية المادية في المنظومات القانونية المستوردة، وأن تتجه السياسات الاجتماعية نحو تامين التعاون في الأسرة، وترسيخ دور الرجل مسؤولا عن إعالة الأسرة، وتأمين دور المرأة مسؤولاً عن رعاية الأسرة وتنشئة الأجيال في بيئة من الأخلاق والتربية الحسنة وتكامل الأدوار، وأن تُيسّر الظروف الاجتماعية كي لا تضطر المرأة للخروج للعمل تحت وطأة قلة ذات اليد.
- على المجتمع الإسلامي أن يبدع أنماطا اقتصادية تحوّل للمرأة الاشتراك في الإنتاج المادي دون الاضطرار إلى أن تتخلّى عن الإنتاج الإنساني الأهم برعاية الأسرة وتنشئة الأجيال على أحسن وجه، مثل رفع الوعي بميدان التجارة الإلكترونية

والتصميم والبرمجيات والتأليف... الخ، وأن يسبق ذلك تمكين البنت من أعلى مستويات التعليم وامتلاك الخبرات المعرفية لتكون قادرة على تأهيل جيل سوي الشخصية، قويم الأخلاق، يمكّن الله تعالى بهم للخير في هذا العالم.

قائمة المراجع

1- المراجع العربية.

- بولاني، كارل. (2009). التحول الكبير. ترجمة: محمد فاضل طباط. (ط1). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- الحسين، وليد علي. (2009). اعتبار مآلات الأفعال وأثرها الفقهي. ط2. الرياض: دار التدمرية.
- دالي، ماري. (2015). الرفاه، ترجمة: عمر سليم التل. (ط1). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الدريني، فتحي. (1977). الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده. (ط2). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- السنوسي، عبد الرحمن بن معمر. (1424هـ). اعتبار المآلات ومراعاة نتائج التصرفات. (ط1). الدمام: دار ابن الجوزي.
- شابرا، محمد عمر. (1996). الإسلام والتحدي الاقتصادي. ترجمة: محمد زهير السمهوري. (ط1). عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى أبو إسحاق. (1997). الموافقات. ط1. دار ابن عفان.
- العز بن عبد السلام، أبو محمد عز الدين عبد العزيز. (دت). قواعد الأحكام في مصالح الأنام. تحقيق: محمود بن التلاميذ الشنقيطي. (دط). بيروت: دار المعارف.
- الغزالي، محمد. (2002). قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة. (ط7). القاهرة: دار الشروق.
- محمضاني، صبحي. (1983). النظرية العامة للموجبات والعقود. (ط3). بيروت: دار العلم للملايين.
- المسيري، عبد الوهاب. (2006). موسوعة اليهود واليهودية (الموجزة). (ط3). القاهرة: دار الشروق.
- المسيري، عبد الوهاب. (2010). قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى. (ط2). القاهرة: نخضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

2- المراجع الأجنبية.

- Charpentier, François. (2008). *Encyclopédie De La Protection Sociale : Quelle Refondation?* France: Economica.
- Deborah, Valenze. (2006). *The Social Life of Money in the English Past*. UK: Cambridge University Press.
- Esping-Andersen. (1990). *The Three Worlds of Welfare Capitalism*. UK: Cambridge: Polity Press.
- Fan, C. Simon. (2014). *Vanity Economics: An Economic Exploration of Sex, Marriage and Family*. UK: Edward Elgar Publishing.

- Hantrais, Linda. (2000). *Gendered Policies in Europe*. London: Macmillan Press.
- Harvey, David. (1996). *Justice, Nature and the Geography of Difference*. USA: Blackwell Publishers.
- Ju Evans Grubbs. (2002). *Women and the Law in the Roman Empire*. London: Routledge.
- Kathleen Lynch, John Baker, Maureen Lyons. (2009). *Affective Equality: Love, Care and Injustice*. UK: PALGRAVE MACMILLAN.
- Martin O'brien and Sue Penna. (1998). *Theorising Welfare, Enlightenment and Modern Society*. London: Sage publication.
- Morgan, Patricia. (2006). *Family Policy, Family Changes: Sweden, Italy and Britain Compared*. London: Civitas.
- Offe, Claus. (2012). *Contradictions of the Welfare State* (ed. J. Keane). South Africa: Hutchinson.
- Raymond, Williams. (2015). *Keywords: a vocabulary of culture and society*. USA: Oxford University Press.
- Shaw, George Bernard. (1928). *The Intelligent Woman's Guide to Socialism & Capitalism*. New York: Golden city Publishing.
- Sommer, Christina Hoff. (1994). *Who Stole Feminism?* New York: SIMON & SCHUSTER.

3- البحوث العلمية.

- الصالح، عامر. (2014). "أثر تدخل الخادمة في شؤون الأسرة داخل السكن في العلاقة التفاعلية بين الزوجين في المجتمع الكويتي"، *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، جامعة السلطان قابوس.
- محمصاني، صبحي. (فبراير 1942). "مكانة المرأة في الإسلام"، *مجلة الأديب*، العدد الثاني.
- Kaminer, Wendy. (Apr1998). "The Trouble With Single-Sex Schools". *The Atlantic Monthly*.
- Marisa Garcia Rachel. (2015). "Greenley Virginie, Martin-Onraët, Lindsay Pollack". *Women's Workforce Participation in Indonesia and Malaysia*. USA: Nathan Associates Inc.
- Wan, Chang Da. (2012). "The Changing Gender Disparity in Malaysian Higher Education: Where are the boys?", *Bulletin of Higher Education Research*, vol. 20.

4- التقارير الإحصائية.

- الأمم المتحدة -المكتب الإقليمي للدول العربية-، *تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016*.
- Buckner & Yeandle. (2015). *Valuing Carers: The rising Value of Carer's Support*. UK: CarersUk. 2015
- Department Of Statistics Malaysia. *Labour Force Survey Report, Malaysia*, 2016. <https://www.dosm.gov.my>.
- Department Of Statistics Malaysia. *Labour Force Survey Report, Malaysia*, 2016.
- European Statistics Commission, Eurostat: <http://ec.europa.eu/eurostat>.
- OECD organization, <https://data.oecd.org>.
- Pew Research Center survey, <http://www.pewsocialtrends.org>.
- World Bank statistics. <https://data.worldbank.org/indicator>.